

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.1/L.34
26 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧

البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ من جدول الأعمال

التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها الحادية عشرة

١- بناء على توافق آراء ساو باولو، واستجابة للنتائج التي توصل إليها مجلس التجارة والتنمية في استعراض منتصف المدة وعلماً بمؤتمر الأونكتاد الثاني عشر الوشيك، تشدد اللجنة على أهمية العمل في شكل منتدى من أجل توليد أفكار جديدة وطرح مبادئ توجيهية وخيارات فيما يتعلق بالسياسات بشأن زيادة مكاسب التنمية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية إلى أقصى حد ممكن. وتعرب اللجنة عن رضاها عن وثائق الأمانة وتحيط علماً بتقارير وتوصيات اجتماعات الخبراء بشأن تعميم الحصول على الخدمات والخدمات اللوجستية واستعراض قطاع الطاقة ونفاذ صغار منتجي السلع الأساسية إلى الأسواق. وتعبر عن تقديرها للمانحين الذين يساهمون بالموارد الضرورية لإعمال الولايات المتعلقة بالتجارة المنبثقة عن توافق آراء ساو باولو وتحثهم على مواصلة منح ذلك الدعم.

٢- وترى اللجنة أن التنافسية والعائدات التي يحققها إنتاج السلع الأساسية والاتجار فيها ودعم التنوع بعيداً عن الاعتماد الكلي على سلع أساسية بعينها هي أولويات بالنسبة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالبلدان النامية خاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولتقلب سوق السلع الأساسية، بما في ذلك قطاع الطاقة، آثار في التجارة والتنمية تجب معالجتها. وتتفق اللجنة مع الرأي القائل بضرورة مواصلة الأونكتاد تشجيع التعاون وعلاقات الشراكة على الصعيد الدولي في مجال السلع الأساسية وتقديم المساعدة للبلدان النامية في مجال تطوير قطاع السلع الأساسية والتجارة فيها وإسداء المشورة إلى منتجي السلع الأساسية بشأن الخيارات المتاحة بغية تعزيز مساهمتهم في سلاسل القيمة والأسواق العالمية والإدارة المالية وإدارة المخاطر المرتبطة بالسلع الأساسية ومبادلات السلع الأساسية وتطويرها بصورة مستدامة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله المتعلق بالمنتجات الزراعية والحرجية ومنتجات الصيد البحري والفلزات والمعادن والنفط والمنتجات

النفطية وكذلك الوقود الأحفوري بأنواعه عن طريق المبادرة الخاصة بالوقود الأحفوري. وتسلم اللجنة بأنه من شأن الاستثمار الأجنبي أن يسهم بشكل كبير في تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية لا سيما أقل البلدان نمواً إلى جانب إضافة قيمة أكبر في تلك البلدان خاصة في قطاع الطاقة.

٣- ومن بين الأولويات إقامة تجارة تخدم النمو والتنمية وتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً تحقيقاً تاماً وفي الوقت المحدد بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية. لذا ترحب اللجنة باستئناف مفاوضات الدوحة مؤخراً وتأمل أن يعمل جميع المعنيين على إحراز نتيجة طموحة ومتوازنة وشاملة ومتوخية للتنمية. وما تزال الصعوبات المرتبطة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبما بعد الانضمام إليها تمثل اعتبارات هامة وتطلب اللجنة إلى الأونكتاد مواصلة عمله في هذا المضمار. وتوافق اللجنة على استمرار الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز مشاركتها المطلعة والفعالة في المفاوضات التجارية وفي اتفاقات التجارة الإقليمية.

٤- وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله على زيادة وعي وفهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لطريقة أفضل لاستخدام الأفضليات التجارية المتاحة بموجب نظام الأفضليات المعمم بما في ذلك عن طريق نشر كتيبات عن مخططات نظام الأفضليات المعمم.

٥- ولا غنى عن وضع اتفاق شامل لتقديم المساعدة من أجل التجارة بموارد مالية كافية، وإضافة عند الضرورة، من أجل زيادة المنافع الإنمائية التي قد تنجم عن تطبيق برنامج عمل مؤتمر الدوحة. وسيتناول ذلك الاتفاق الشامل التكاليف والتعديلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها الإصلاحات التجارية وقدرات البناء بما فيها احتياجات قدرة العرض. وتتفق اللجنة مع الرأي القائل إن الأونكتاد يساهم في تعزيز أعمال مبادرة المعونة مقابل التجارة وإنفاذها بشكل ناجح. وتؤيد اللجنة تحسين الأونكتاد للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة وأنشطة التدريب وبناء القدرات.

٦- وقد تكاثرت اتفاقات التجارة الإقليمية بالموازاة مع تطور النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتسلم اللجنة بضرورة تحديد الكيفية التي يمكن بها لاتفاقات التجارة الإقليمية تلك أن تساهم في التنمية وإدراك مجال التلاقي بين هذه المسارات والجهود لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتقر بأنه بوسع الأونكتاد أن يساهم في دراسة القضايا المتعلقة بمجال التلاقي المذكور إلى جانب مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين قدراتها التفاوضية للتعامل مع اتفاقات التجارة.

٧- وتؤكد اللجنة على فرص التجارة بين بلدان الجنوب الناتجة عن الحيوية الجديدة التي تطبع دور بلدان الجنوب في التجارة الدولية لا سيما في التجارة بين بلدان الجنوب وفيما بينها وبين أقاليمه والطريقة التي يمكن بها لتلك الفرص أن تكمل التجارة بين الشمال والجنوب. ومن شأن الجولة الثالثة الجارية من المفاوضات المتعلقة بنظام الأفضليات التجارية المعمم أن تقدم دفعة أخرى لتوسيع التجارة بين بلدان الجنوب وللتعاون الاقتصادي من أجل تكملة عمليات الاندماج الإقليمي بين بلدان الجنوب والتعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وتوافق اللجنة على أن يزيد الأونكتاد تركيزه على التجارة بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية

والخدمات والقطاعات الجديدة النشيطة من التجارة العالمية وأيضاً على نظام الأفضليات التجارية المعمم والربط الشبكي بين اتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة بين بلدان الجنوب والأدوات التحليلية.

٨- وتعرب اللجنة عن قلقها بشأن زيادة استخدام الحواجز غير الجمركية في التجارة الدولية وهو ما من شأنه أن يبطل المكاسب المحققة من تحرير التجارة بين جميع البلدان من الرسوم الجمركية وبالخصوص المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ويجب بوجه خاص وضع مقاييس ولوائح فنية على نحو شفاف وتطبيقها دون تمييز وينبغي ألا تشكل للتجارة عقبات هي في غنى عنها. وتوافق اللجنة على أن يواصل الأونكتاد عمله المبدع في مجال الحواجز غير الجمركية بما في ذلك عن من خلال فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير الجمركية الذي شكله الأمين العام للأونكتاد وفرقة العمل المشتركة بين الأجهزة التي تعمل على تحديد الحواجز غير الجمركية وتصنيفها وتقدير عددها بما فيها التدابير المطبقة على الحدود وخلفها مع التركيز بصورة خاصة على القضايا والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية وبالخصوص أقل البلدان نمواً حتى يتسنى التطرق إليها بفعالية في أثناء المفاوضات التجارية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل عمله على المتطلبات البيئية والنفوذ إلى الأسواق من خلال فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية وبنفاذ البلدان النامية إلى الأسواق بالتعاون مع منظمات أخرى معنية، حسب اللزوم.

٩- وتسلم اللجنة بأن زيادة مشاركة البلدان النامية، وخاصة منها أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في قطاعات جديدة ونشيطة من التجارة العالمية ستتيح فرصاً جديدة للتنمية. وهي توافق على ضرورة مواصلة الأونكتاد لعمله في هذا الصدد.

١٠- ويؤدي اقتصاد وتجارة وتحرير قطاع الخدمات دوراً متعاظماً الأهمية في التنمية بما في ذلك من خلال الاتفاق العام لتجارة الخدمات واتفاقات التجارة الإقليمية، وهو ما يتيح فرصاً ويشكل تحديات جديدة. وحتى يتم إدراك جميع الإمكانيات التي ينطوي عليها هذا القطاع، تشدد اللجنة على ضرورة أن تُنشأ وتُدعم في البلدان النامية قدرة عرض تنافسية في مجال الخدمات وأن توضع سياسة ملائمة وأطر عمل تنظيمية ومؤسسية. وتوافق اللجنة على أن يزيد الأونكتاد تركيزه على تقييم الخدمات والمفاوضات التجارية والأثر في التنمية.

١١- وترى اللجنة أن من الممكن تحقيق الأهداف الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن طريق إيجاد فرص إنمائية في مجال التلاقي بين التجارة والبيئة والتنمية. وتوافق اللجنة على أن يستمر الأونكتاد في تعزيز برنامج التجارة البيولوجية وأثره الإنمائي الإيجابي في كل من إنتاج المنتجات والخدمات التي تتيح التنوع البيولوجي والصادرات منها وفي عمله المتعلق بإنتاج السلع والخدمات الرفيعة بالبيئة والزراعة المستخدمة للأسمدة العضوية والتجارة فيها. وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في مجال السلع والخدمات والتكنولوجيات الرفيعة بالبيئة ضمن سياق السياسة والمفاوضات التجارية وأيضاً ضمن السياق الأوسع للتنمية المستدامة.

١٢- وتحيط اللجنة علماً بأهمية تحفيز التنافسية وتوافق على ضرورة مواصلة الأونكتاد عمله على وضع السياسات المتعلقة بالمنافسة وفقاً للفقرة ٧٢ والفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو ول مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة

الممارسات التجارية التقييدية وأن يستمر في ترسيخ صياغة وتنفيذ السياسات والقوانين الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمنافسة الأكثر تلاؤماً مع متطلبات التنمية.

١٣ - وتحيط اللجنة علماً بتقرير المؤتمر السنوي الثاني للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي وما تبذله هذه الشبكة من جهود في سبيل تقوية الروابط بين التجارة والمال خاصة فيما يتعلق بالمبادلات بين بلدان الجنوب.

١٤ - وتؤكد اللجنة على ما يمكن أن يقدمه الأونكتاد من مساهمة في متابعة أهم مؤتمرات الأمم المتحدة بما فيها توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية.

١٥ - وتستذكر اللجنة الفقرة ٣٢(ب) من استعراض منتصف المدة (TD/B(S-XXIII)/7(Vol.1)). وتحيط اللجنة علماً بالنتائج المقترحة المتوخية للتنمية بما فيها الخيارات المطروحة من قبل الأمانة فيما يتعلق بالسياسات.
